البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية
وتجربة واقعية

عزت حجازى *

تناقش هذه الدراسة الإشكاليات التى تنطوى عليها العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية، على ما جاءت فى تراث البحث فى الموضوع. ثم تعرض نتائج تجربة واقعية فى محاولة الإفادة من نتائج البحث الاجتماعى فى تطوير الواقع الاجتماعى. وتتضمن الخاتمة رؤية جديدة للموضوع على ضوء ظروف السياق و"المتغيرات الوسيطة"، بالإضافة إلى المتغيرين موضوع الدراسة.

مقدمة

تشكل العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية** واحدة من القضايا البالغة الأهمية، الشديدة التعقيد. وذلك لأنها تتعلق بجدوى العلم الاجتماعى ومصداقية السياسة الاجتماعية، من جهة، ولأنها تتداخل فيها ظروف وعوامل عديدة حتى لتبدو عصية على التحليل، من جهة أخرى.

وتحظى القضية باهتمام واسع على الصعيد العالمى[١]. أما على الصعيد المحلى، فلا يبدو أنها تلقى اهتمامًا كافيًا، على الرغم من التوسع الهائل فى إجراء

* أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

** نقصد بالبحث الاجتماعى تقارير البحوث والدراسات التى تجرى فى مراكز وأجهزة البحث الاجتماعى المتخصصة، وفى كليات وأقسام العلوم الاجتماعية بالجامعات (الأنثروبولوچيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والاقتصاد، والعلوم السياسية، أساسا). ولا يدخل فيه التقارير الفنية والنشرات الإحصائية التى تصدرها أجهزة حكومية وغير حكومية. أما السياسة الاجتماعية، فهى ما يجىء فى الوثائق أو يلاحظ فى الممارسات متعلقا بأهداف العمل العام وإجراءاته، سواء على صعيد الدولة وأجهزتها المختلفة، وفى وحدات القطاعين الرأسمالى والأهلى، وسواء على مستوى صنع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه. والعلاقة بينهما هى علاقة تأثير متبادل.

البحوث الاجتماعية والإنفاق على برامجها، من جهة، والإخفاق الواضح لمعظم تجارب "التنمية"، من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن قضية تطبيق نتائج البحث الاجتماعى طرحت فى أكثر من مناسبة وأكثر من سياق- وبخاصة فى فصل "التوصيات" فى تقارير البحوث وفى الأعمال للماجستير والدكتوراه- فإنها لم تجر فيها دراسات جادة كافية للآن[٢]*. ومن هنا كانت هذه الدراسة.

تتوزع مادة الورقة بين ثلاثة أقسام ومقدمة وخاتمة يناقش القسم الأول العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية، على ضوء مادة تراث البحث فيها على الصعيد العالمى. ويعرض القسم الثانى تجربة واقعية فى محاولة الإفادة من نتائج البحث الاجتماعى فى تطوير الواقع الاجتماعى فى مصر، وتلقى ضوءًا جديدًا على العلاقة بين الطرفين. وفى القسم الثالث، تطرح عناصر رؤية جديدة، وتقدم محاولة لصياغة "خطة عمل" للمستقبل.

أولا : الإشكالية ومحاولات التفسير

بالنسبة للعلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية فى حالة مصر ، نلاحظ أن البحث الاجتماعى نشأ وتطور فى ارتباط وثيق بالسياسة الاجتماعية. فقد أجرى أول بحث اجتماعى بالمعنى الدقيق فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى عن "الفقر فى مصر"، بواسطة أكاديميين وتنفيذيين كانوا يخوضون تجربة للتغيير الاجتماعى (الإصلاح فى تعبيرهم)[٣]. وحين أنشئ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى، كان الهدف

* ربما كان الاستثناء الوحيد هو المؤتمر الذى نظمته لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة بعنوان "الوضع الحالى لعلم الاجتماع والأنثروبولوچيا فى مصر"، فى القاهرة، فى الفترة ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٦.

وفى سنة ١٩٩٨، تقدمت إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس العلوم الاجتماعية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا بمشروع بحث حول "البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية"، إلا أن فكرة البحث لم تلق قبولاً.

الرئيس من إنشائه "ترشيد السياسة الاجتماعية"[٤]. وفى العقود الأربعة الأخيرة، ابتداء من منتصف السبعينيات من القرن الماضى، توالى إنشاء مراكز البحث الاجتماعى وأجهزته، فى الجامعات وفى خارجها، وقد لا يقل عددها الآن عن المائتين* [٥] .

ومن الإضافات المهمة لحركة البحث الاجتماعى فى مصر الخطط الخمسية لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا (مجلس العلوم الاجتماعية)، والتى يتم بمقتضاهاطرح موضوعات وقضايا ومشكلات للبحث(بتمويل الأكاديمية) فى مناقشة عامة مفتوحة، تجرى بواسطة فرق بحث، تنجز عملها من خلال– وبضمان– أجهزة بحث معتمدة.

وإذا كان من غير السليم الادعاء بأن البحث الاجتماعى يوفر دائمًا مادة تصلح أساسًا لعمليات وضع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه، فلا شك فى أنه يقدم فى أحيان غير قليلة ما يصلح قاعدة للتعامل مع قضايا حيوية ومشكلات اجتماعية كثيرة.

وفى البداية يهم أن نشير إلى أن مفهوم الاستخدام (استخدام نتائج البحث الاجتماعى فى وضع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه) ليس مفهومًا بسيطًا، وإنما هو مفهوم مركب أو متعدد الأبعاد. فهناك:

١– الصلاحية للاستخدام usability

٢– الاستخدام الفعلى use

٣– الانتشار diffusion

هناك إقرار واسع بأن توظيف نتائج البحث الاجتماعى فى وضع السياسة الاجتماعية وتنفيذها متخلف فى الزمن كثيرًا، من ناحية، ولا يتم إلا فى حالات قليلة، من ناحية أخرى. وهذا ما دعا البعض إلى تصور وجود "فجوة" بينهما[٦].

* وهناك، فضلا عن هذا، العشرات من مراكز البحث التابعة لجهات وأجهزة سيادية (الرئاسة، والقوات المسلحة، والشرطة، وغيرها) أو أجنبية، ومراكز الفكر Think Tanks.

وترى كارول باكشى[٧] المشكلة على نحو مختلف قليلاً. وهو ما تطرحه فى فكرة "نقص الملاءمة" lack of fit (نقص ملاءمة نتائج البحث الاجتماعى للاستخدام فى وضع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه)، الذى يترتب عليه نتائج سلبية، من أبرزها:

١ – الرفض الكلى لنتائج البحث الاجتماعى ، صراحة أو بشكل غير صريح .

٢ – التأخر كثيرًا فى تطبيق نتائج البحث ، حتى لتفقد هذه ملاءمتها *.

٣ – التطبيق الانتقائى لنتائج البحوث .

وترجع باكشى هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، منها:

١– تعدد أجهزة البحث الاجتماعى، من جهة، وأجهزة وضع وتطبيق السياسات الاجتماعية واتخاذ القرار العام وتنفيذه، من جهة أخرى، وعدم وجود درجة كافية من التنسيق وتحجيم الصراعات بينها وفى كل طرف.

٢– عدم ملاءمة بعض نتائج البحث الاجتماعى لاحتياجات المسئولين عن وضع السياسة: قد تكون حديثًا مرسلاً أو صياغات مجردة غير قابلة للتطبيق، وقد لا ترتبط بالمشكلة أو القضية موضع الاهتمام، وقد لا تقوم على فهم سليم وحساسية كافية لعملية وضع السياسة واتخاذ القرار.

٣– التعقيدات التى تنطوى عليها عملية وضع السياسة واتخاذ القرار: عدم وضوح الرؤية، أو وجود رؤى مختلفة، أو قصور الإمكانات، وغيرها.

* فى سنة ١٩٩٨، وافقت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا على تمويل مشروع بحث، بإشرافى، موضوعه "سياسة سكانية لسيناء"، ومولته بحوالى ٦٣ ألف جنيه. وسار العمل فى البحث على نحو ما جاء فى التعاقد بيننا، ووفق الجدول المتفق عليه. وانتهى بثلاث دراسات ميدانية فرعية وتقرير نهائى.

وحين دعونا "المستفيدين المحتملين" من نتائج البحث: فى محافظتى شمال وجنوب سيناء، والمجلس القومى للسكان، وجهات مختلفة أخرى، لمناقشة نتائج الدراسة، لم يستجب أحد. ومازالت المنشورات التى تمخض العمل فى البحث عنها حبيسة الأدراج. ونظن أنها قد فقدت كثيرًا من ملاءمتها.

ولتضييق "الفجوة" ، يلزم اتخاذ إجراءات كثيرة، من أبرزها:

١- أن يتحقق أكبر درجة ممكنة من التنسيق بين طرفى القضية، بحيث يكون هناك حضور مؤثر لكل طرف فى العملية التى يمارسها الطرف الآخر، مما يمكن أن يؤدى إلى تحقيق درجة كافية من الفهم المتبادل .

٢- أن يحرص المشتغلون بالبحث الاجتماعى على:

أ - إدراك أولويات المسئولين عن وضع السياسة، وقبولها.

ب - تحسين الأداء، أى مراعاة متطلبات الجودة فى البحث الاجتماعى.

جـ- العمل على توصيل نتائج البحث الاجتماعى بحيث يمكن الإفادة منها.

٣- أن يعمل المسئولون عن وضع السياسة على:

أ - تقدير الظروف التى يجرى البحث الاجتماعى فيها.

ب - طرح أسئلة جيدة حول مشكلات حقيقية.

جـ- تحجيم الصراعات بينهم ، وتقييم كفاءة الأداء.

وفى هذا السياق، يرى ديفيد كولبى وزملاؤه [٨] أنه، على الرغم من أن هناك وفرة فى البحث، إن ثمة ندرة واضحة فى المعلومات التى توفرها البحوث ويكون من الممكن الإفادة منها فى ترشيد السياسة الاجتماعية واتخاذ القرار العام وتنفيذه. ولهذا تصبح المهمة الملحة فى نظرهم هى كيف يمكن معالجة نتائج البحوث لتكون صالحة للاستخدام.

ويشير كولبى وزملاؤه إلى أن للمسئولين عن السياسة الاجتماعية مطالب رئيسة ثلاثة، هى: أن تكون البحوث الاجتماعية ونتائجها مما يرتبط بالمشكلات التى يطرحها الواقع عليهم، وأن تصاغ المعلومات المتحصلة من البحوث الاجتماعية على نحو يمكِّنِ المشتغلين بالسياسة الاجتماعية من استيعابها، وأن تتاح - تنشر- هذه المعلومات بصورة تمكن من التعامل معها بيسر وبدون تعقيدات.

ولما كانت هذه المطالب قد لا تلتقى مع ما يفضله المشتغلون بالبحث الاجتماعى، فإن كولبى وزملاءه يقترحون أن يكون هناك "طرف ثالث"، فريق أو

جهاز، تكون مهمته "تكييف" نتائج البحث الاجتماعى مع هذه المطالب. وتتركز مهمة هذا الفريق أو الجهاز فيما يلى:

١ – تحديد الأعمال العلمية – نتائج البحوث – ذات القيمة الحقيقية.

٢– إعداد المادة – نتائج البحث – للاستخدام الفعلى.

٣– صياغة التقرير التركيبى synthetic الذى سيقدم إلى المستخدمين users المختلفين.

وفى تصور قريب من هذا الطرح، ترى ميلانى روبرتس[٩] أنه فى حين تحقق البحوث الاجتماعية وظيفتها على الصعيد الأكاديمى، أى نحو الزملاء والطلبة، فإن أداءها على الصعيد المجتمعى العام (الدولة، وقطاع الأعمال، والفئات ذات المصالح الخاصة، وغيرها) أقل كفاءة. ويقتضى أداء هذا الدور بكفاءة، بحيث يمكن أن تستوعب نتائج البحوث ويفاد منها، أن تقدم هذه بصورة تلتقى مع طبيعة ومصالح كل من هذه الجهات– الجماهير. ويمكن أن تنجز هذه المهمة على النحو الذى اقترحه كولبى وزملاؤه.

وفى حين أن كل ما طرح من أفكار يوفر فرصًا "لتجسير" الفجوة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية، فإن ثمة تحديات بالنسبة للمسئولين عن السياسة الاجتماعية واتخاذ القرار العام يلزم مواجهتها، منها [١٠] :

١– تخلف وضع السياسة وتنفيذها عن ظهور المشكلات وتطورها.

٢– الرؤية الخاطئة للمشكلات، والتعامل الخاطئ معها. ومن ذلك التقصير فى توفير الإمكانات اللازمة لوضع السياسة موضع التنفيذ، ونقص القدرة على الاستثمار الجيد للموارد المتاحة.

٣– التناقضات والتوترات التى توجد فى "فضاء" صنع السياسة واتخاذ القرار العام وتنفيذه.

ويضاف إلى هذه التحديات تحد شائع آخر، هو إساءة استخدام نتائج البحث، بقصد أو بدون قصد[١١]. ومن ذلك سياسات التمييز: العنصرى، والدينى،

والاجتماعى. وهى تقوم على عدم توفير فرص متكافئة للجماعات التى يجرى التمييز ضدها[١٢].

وأخيرًا، هناك، فى حالة دول العالم الثالث بصفة خاصة، أمر تدخل "فاعلين" من المستوى الدولى فى صنع السياسة الاجتماعية واتخاذ القرار العام وتنفيذه على المستوى الوطنى، وبخاصة بعد التحولات الكبيرة التى طرأت على النظام العالمى، والتى ساعدت فى تعاظم تأثير المنظمات الدولية والإقليمية والدول المهيمنة فى عمليات صنع السياسة وتنفيذها على الصعيد المحلى[١٣].

ومن تجارب تحويل نتائج البحث الأكاديمى إلى توصيات إجرائية قابلة للتطبيق، يمكن استخلاص ثلاثة دروس مهمة، هى:

١ – أن الأشخاص "المؤثرين" متغير مهم، ويلزم التعامل معهم بكفاءة.

٢– أن اختيار التوقيت المناسب للتدخل والجدول الملائم للعمل أمر حيوى، واحترامهما أمر مهم.

٣– أن حساب التكلفة والعائد، واحتمالات توفير الإمكانات اللازمة للتنفيذ، خطوة ضرورية للتدخل الناجح.

وفيما يتعلق بالبحث الاجتماعى، يبقى قضايا مهمة ثلاث:

أولاها هى قضية الجودة. فالحقيقة أن جانبًا مهما من البحوث الاجتماعية يفتقر إلى كثير من مواصفات الجودة المعتمدة: أولوية موضوع البحث، وجدته، والابتكار فى دراسته، وملاءمة الاختيارات المنهجية، والتعمق فى التحليل، وملاءمة الخطاب للجمهور المستهدف، وغيرها. وفى غياب نظام كفء مقبول للمتابعة والتقييم والجزاء، ليست هناك فرصة لفرض متطلبات الجودة. ولهذا تأتى نتائج الجهد البحثى هزيلة. ويكفى أن نذكر أن مصر تشغل المرتبة ١١٣ بين ١٤٢ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشر جودة مراكز البحث العلمى، لسنة ٢٠١٠– ٢٠١١[١٤] وإذا

كان هذا هو حال مراكز البحث العلمى الطبيعى، فماذا يمكن أن يكون حال مراكز البحث الاجتماعى؟

القضية الثانية هى قضية الالتزام بالمعايير الأخلاقية المعتمدة، سواء فى اختيار موضوع البحث ومنهج دراسته والتعامل مع الأشخاص الذين يجرى عليهم أو يتعلق بهم، والتصرف فيما يتم جمعه أو الحصول عليه من مادة، وبخاصة الشخصى منها. وتضع التنظيمات المهنية (الجمعيات العلمية) معايير أخلاقية صارمة، تتابع الالتزام بها وتحاسب على الخروج عليها. وهو أمر ما يزال غائبًا بدرجة كبيرة بالنسبة للبحث الاجتماعى فى مصر. وعلى الرغم من تكرار الحديث عنه، وعقد مؤتمر وطنى بشأنه [١٥]، فإنه لم يزل قضية غائبة عن الاهتمام الجاد.

القضية الثالثة، والأخيرة، هى قضية حقوق الملكية الفكرية. هناك الآن اتفاقية دولية تنظم حقوق ملكية الأعمال الأدبية والفنية والثقافية والعلمية، وغيرها. وهى ترتب حقوقاً والتزامات لمن يشاركون فى إنتاج العمل الفكرى، ويدخل فى ذلك الحقوق الأدبية والمادية[١٦]. ومن شيوع الاعتداء على أعمال الغير، والخلافات بين الباحثين وبعض أجهزة أو جهات التمويل، والتعامل معها بليونة، لا يبدو أننا نأخذ الأمر مأخذ الجد. والوضع يدعو إلى بالغ الأسف والأسى.

تبقى قضية بالغة الأهمية، هى قضية "قياس التأثير"؛ تأثير البحث الاجتماعى فى السياسة الاجتماعية، وتأثير السياسة الاجتماعية فى البحث الاجتماعى. ويمكن أن يلاحظ بسهولة أن الحديث فى هذه القضية يغلب عليه أن يكون مرسلاً غير محدد، إلا أنه بدأت تتردد دعوات بضرورة الاتفاق على مقاييس موضوعية يمكن أن يحدد عن طريقها طبيعة تأثير كل طرف فى الأطراف الأخرى واتجاه التأثير وحجمه. وهناك فى هذا السياق اجتهادات غير قليلة، إلا أنها تمثل بدايات الاهتمام بالموضوع، وهى تحتاج إلى متابعة[١٧].

فى تحليل العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية، هناك، على نحو ما أشرنا إليه فى الفقرات السابقة، تصور شائع بوجود "فجوة" بينهما. ومع أن هذا

الاتجاه فى التفسير جيد، إلا إنه غير كاف. وذلك لأنه لا يأخذ فى الاعتبار تعقيدات العمل العام، من جهة، وأداء بعض الفاعلين غير الظاهرين من جهة ثانية، ومشكلات السياق الذى يجرى العمل العام فيه من جهة ثالثة. وهذا ما حاولنا أن نوضحه، على ضوء نتائج تجربة واقعية، وبالإفادة من آلية "التعلم من الممارسة". إن ما قدم حتى الآن، وما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة، لا يرقى إلى مستوى نظرية فى الممارسة Practice Theory [١٨]، وهى ما ينبغى أن يتجه الجهد إلى تحقيقه فى المستقبل.

ثانياً: تجربة واقعية*

فى أواخر سنة ٢٠٠٨، طلب السيد وزير التضامن الاجتماعى (وكان وقتها الأستاذ الدكتور على المصيلحى) ** إعداد "مشروع لتطوير رعاية كبار السن فى مصر"، بالتركيز على دور الوزارة. وذلك على مدى السنوات الخمس ٢٠٠٩– ٢٠١٤. وشكلت لإعداد المشروع لجنة تحضيرية بإشرافنا وعضوية مسئولين تنفيذيين فى الوزارة وأكاديميين متخصصين ***.

* ما نعرضه هنا هو رؤية شخصية، موجزة جدًا، لتجربة مركبة متعددة الأطراف. وثمة تفاصيل مهمة كثيرة ليس هذا مكانها. وقد يكون للأطراف الأخرى رؤى مختلفة.

** بناء على مبادرة من الأستاذة الدكتورة رباب الحسينى، الأستاذ بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وكانت– حينذاك– تعمل مستشارة للوزير، وتابعت العمل فى المشروع.

*** شكلت اللجنة التنفيذية للمشروع على النحو التالى:
عزت حجازى، أستاذ علم الاجتماع المتفرغ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مشرفا، ليلى أحمد عبد الجواد، أستاذ علم النفس، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وعماد حسن صيام، خبير اقتصادى وناشط اجتماعى، وأحمد شوقى محمدين، المدرس بكلية الطب، جامعة عين شمس، ورئيس الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية، ومدير عام الإدارة العامة للأسرة والطفولة، ومدير إدارة رعاية المسنين، بالوزارة (أعضاء). وفى السنة الأخيرة ضمت إلى اللجنة الأستاذة الدكتورة سعاد السيد عبد الرحيم، أستاذ علم الاجتماع، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ومن عمل ثلاثة أشهر، قدمت اللجنة مقترحًا للمشروع على ثلاثة محاور، تتعلق بإعداد:

١- قاعدة بيانات كبار السن.

٢- "المواصفات القياسية" (مواصفات الحد الأدنى) للجوانب المختلفة لرعاية كبار السن فى مصر، على ضوء المعتمد عالميًا.

٣- برامج تدخل لتأهيل وتدريب بعض من أهم فئات العاملين فى مجال رعاية كبار السن.

واقترحت اللجنة أن يمهد للاستقرار على الصورة النهائية للمشروع بإعداد دراسات أكاديمية – ميدانية ما أمكن – للأوضاع الراهنة لرعاية كبار السن فى مصر، وأفكار لتطويرها. على أن تصدر الدراسات فى مجلد، يعد مادة مرجعية للعمل فى المشروع.

وعرض المشروع المقترح على سيادة الوزير، ووافق عليه، ورأى:

١- أن تتولى اللجنة التحضيرية للمشروع مسئولية تنفيذه. ولها أن تضم إليها من ترى أنها فى حاجة إلى خبرته أو مشورته.

٢- أن توفر الأجهزة المسئولة فى الوزارة التمويل الذى تضمنه مقترح المشروع، وأن تلتزم بتقديم التسهيلات التى ترى أنها ضرورية لحسن سير العمل .

٣- أن يقُدم لسيادته تقرير نصف سنوى عن سير العمل فى المشروع، وجدول زمنى.

واختير لإعداد الدراسات حول الأوضاع الراهنة لرعاية كبار السن فى مصر نخبة متميزة من الأكاديميين والتنفيذيين ممن لهم علاقة من نوع أو آخر بالموضوع. وأعدت اللجنة التنفيذية للمشروع خطة المجلد: الموضوعات التى تجرى دراستها، وبلغت اثنى عشر، والمواصفات الأساسية لكل دراسة، وجدول زمنى، وتاريخ نهائى لإنجاز العمل، ونظام للحوار المتصل بين الخبير القائم بإعداد الدراسة والمشرف على المشروع.

وبعد جهود مضنية، على مدى تسعة أشهر، تم إعداد المجلد، ونشر فى صيف ٢٠٠٩[*].

وعلى ضوء المادة التى توافرت من الدراسات التى تضمنها المجلد، تم إعداد "خطة العمل" لتطوير رعاية كبار السن فى مصر[**]. وقد تضمنت المهام التى يزمع إنجازها على المحاور الثلاثة للمشروع، والجدول الزمنى للعمل، والأشخاص والأجهزة والجهات المسئولة عن التنفيذ، والميزانية المطلوبة لكل مهمة وكل مرحلة. ووافق سيادة الوزير عليها، وأشار بتوفير متطلبات التنفيذ.

وعلى مدى ثلاث سنوات يوليو ٢٠٠٩– يونيو٢٠١٢، وبالنسبة للمحور الأول فى المشروع، "بناء قاعدة بيانات كبار السن فى مصر"، تم إنجاز ما يلى[***]:

١- إجراء مسح دور إقامة ورعاية كبار السن (دور المسنين) أنجز التقرير النهائى، وقدم للنشر فى ديسمبر ٢٠١١.
٢- إجراء مسح أندية الرعاية النهارية لكبار السن. أنجز التقرير النهائى، وقدم للنشر فى ديسمبر ٢٠١٢.
٣- إعداد الشبكة الوطنية لمنظمات رعاية كبار السن، أعد للنشر فى ديسمبر ٢٠١٣.

* عزت حجازى وآخرون، رعاية كبار السن فى مصر: بين الواقع والمستهدف، القاهرة، وزارة التضامن الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩.

** عزت حجازى وآخرون، خطة العمل لتطوير رعاية كبار السن فى مصر، القاهرة، وزارة التضامن الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩.

*** من أهم مخرجات العمل فى هذا المحور إعداد ملف فردى يتضمن البيانات الأولية، والتجهيزات والموارد وأساليب التشغيل والمنجزات والمشكلات لكل مؤسسة – دار أو ناد. والملفات مودعة فى إدارة رعاية المسنين، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية، وزارة التضامن الاجتماعى.

وفيما يتصل بالمحور الثانى، "المواصفات القياسية لأهم جوانب رعاية كبار السن فى مصر، تم إعداد مشروع "للمواصفات القياسية" لما يلى:

١- الرعاية الأسرية لكبار السن.

٢- دور المسنين.

٣- أندية المسنين.

٤- وحدات العلاج الطبيعى لكبار السن.

٥- جليس المسن.

وعرض المشروع على لجنة خبراء محليين، وعدل على ضوء ملاحظات أعضائها.

ويلزم دراسته فى لجنة خبراء على مستوى إقليمى، قبل تسليمه للوزارة لاستصدار تشريع بشأنه.

وتضمن العمل فى المحور الثالث تنفيذ عدد من برامج التدريب ورفع القدرات لأعداد مختارة ممن تضمهم الفئات الآتية من العاملين فى مجال رعاية كبار السن:

١- مديرو دور وأندية المسنين.

٢- العاملون فى إدارات رعاية المسنين فى ديوان وزارة التضامن الاجتماعى ومديريات "الشئون الاجتماعية" بالمحافظات المختلفة.

٣- رؤساء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال رعاية كبار السن.

واقتضى الأمر إعداد بروتوكولات لبرامج تدريب الفئات المختلفة، على ضوء رؤية ممثلين لها – خبراء متخصصين – وعدلت البروتوكولات بالإفادة من تجارب التطبيق. وهى تعد إضافة حقيقية للمواصفات القياسية.

تقييم الأداء

١- بالنسبة للدراسة حول أوضاع رعاية كبار السن فى مصر، فإن المجلد الذى أنجز يعد معالجة جادة لموضوع مهم لم يلق حتى الآن ما يستحق من اهتمام الدارسين الأكاديميين.

إلا أن إعداده صادف عدة مشكلات، من أبرزها:

أ – تخلف بعض المشاركين فى إعداد المادة عن الموعد المحدد لذلك، ومنهم من تخلف شهورًا.

ب- عدم التزام بعض المشاركين بالمواصفات التى اتفق عليها لإعداد الأوراق (وبخاصة حجم الورقة، وشكليات الكتابة، ولغة الخطاب، وغيرها) وتطلب الأمر عملية تحرير مجهدة، وصلت إلى حد إعادة كتابة بعض الأوراق.

جـ-وجود ورقتين (من إحدى عشرة ورقة) لا ترقيان إلى المستوى المقبول، مما اضطرنا إلى عدم قبولهما.

٢ – وفيما يتعلق ببناء قاعدة بيانات كبار السن، ومع أن ما أنجز فى هذا المجال كان مهما وغير مسبوق، فإن لنا على ما تم إعداده وما يجرى فى الواقع ملاحظات سلبية عديدة، من أهمها:

أ – أن سجلات بعض الإدارات فى الجهاز الحكومى والقطاع الأهلى- التى رجعنا إليها فى جمع المادة الوثائقية- لا تصلح لخدمة البحث الاجتماعى. وذلك لأسباب كثيرة، منها: عدم وجود خطة متفق عليها لمادة قاعدة البيانات، ونقص التغطية، والتخلف عن رصد التغير، والتهاون فى المتابعة، وعدم تحرى الدقة فى الرصد، وشيوع أخطاء فى العرض والطباعة.

ب – أن الأخذ بالآليات الحديثة للتسجيل والعرض والإتاحة- إنشاء "مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار"، وتأسيس مواقع على الإنترنت، مثلا- لم

يغير من مستوى الخدمة–المتواضعة–، ولم تخرج هذه الآليات والترتيبات بعملية تسجيل وعرض وإتاحة المعلومات عن مستوى شكلها التقليدى كثيرًا.

جـ– أن كثيرا من العاملين فى ديوان الوزارة ومديريات الشئون الاجتماعية فى المحافظات المختلفة – ممن اعتمدنا عليهم فى جمع المادة الوثائقية والميدانية– لم يكونوا متحمسين للعمل بكفاية، على الرغم من أنهم أجروا عليه. وكثير منهم أنجزوا ما أنجزوه بدرجة متواضعة من الكفاءة وبهدر للوقت.

د – أن العلاقة بين المستويات المختلفة فى الجهاز الإدارى للدولة– على الصعيدين الأفقى والرأسى– معقدة، وتفتقد التعاون والتكامل، وتفتقر إلى السلاسة"، بل تنطوى على شىء غير قليل من الخلافات والصراعات.

٣– وفيما يتصل ببرامج التدريب، فإنها رفعت بدرجة واضحة كفاءة الذين شاركوا فيها، وساعدت فى تراكم خبرات إعدادها على أسس علمية، ورفعت الوعى بأهميتها والقبول بالمشاركة فيها.

إلا أنها لم تسلم من القصور. وإذا نظرنا إلى الجوانب التنفيذية، يمكن أن نلاحظ ما يلى:

١– أن"الترتيبات الإدارية"، سواء فى الوزارة وفى المديريات فى إقليم القاهرة الكبرى، لم تخل من القصور: فقد كان عدد المشاركين فعلا فى كل دورة أقل من العدد الذى رأيناه مناسبا لتكلفة الدورة. (فى بعض الدورات حضر ١٥ مشاركًا، بدلا من ٣٠). كما شارك فى بعض الدورات أشخاص غير المستهدفين أصلا (ففى حين كانت الدورة الأولى لمديرى دور إقامة ورعاية المسنين، حضرها بعض مديرى الأندية وسكرتيرى الدور والمشرفين الماليين). ولهذا، فقد بدت مواد التدريب بالنسبة لبعض المشاركين "غير مناسبة".

٢– أن عملية التدريب فى الدورتين الأوليين، أخذت شكل محاضرة، بدلا من صورة "ورشة عمل"، أى بدون مساهمة كثيفة من جانب المشاركين.

٣- أن برامج التدريب خلت من بعض المواد المهمة، مثل: التغيرات النفسية المصاحبة للتقدم فى السن، والتنمية البشرية، وإدارة المؤسسات، وغيرها.

ملاحظات مهمة

نبدأ باللجنة التنفيذية للمشروع. ومع أنها أنجزت الشىء الكثير، إلا أن ما أنجزته كان أقل من المأمول، وبتكلفة من الوقت والجهد والمال أعلى مما كان مقدرًا. وبعد مدة غير طويلة من بدء عملها، مال نشاطها إلى الروتينية، وقل طرح الأفكار الجديدة الجريئة، وصار بعض أعضاء اللجنة غير متحمسين للعمل.

وكان من الآثار السلبية الكثيرة لهذه الأوضاع:

١- حدوث هدر كبير فى استخدام الموارد المتاحة: استغرق إنجاز ما أنجز أضعاف ما كان يلزم من الوقت، وتطلب عمل أشخاص عديدين بدون داع، وتكلف أضعاف ما كان يمكن أن يتكلفه فى ظروف عمل أفضل.

٢- وجود أوجه قصور غير قليلة ولا هينة فى بعض مخرجات العمل، منها: نقص التغطية فيما أجرى من مسوح (ففى حين كان ما يوجد من دور للمسنين أكثر من١٥٠ دارًا، غطى المسح ١٢٨ دارًا فقط. كما غطى المسح الآخر١٦٧ ناديا، بدلا من حوالى مائتين)، ووجود أخطاء كثيرة فيما قدم من بيانات، ومخالفة بعض البيانات للمواصفات القياسية التى طلبت فيها (التصنيف، والإسناد الجغرافى والزمنى، وغيرها).

٣- تعذر توفير الظروف المواتية للاستمرار فى المشروع بكفاءة وفاعلية. إذ إن بعض المسئولين فى الوزارة لم يكونوا متحمسين لقبول التغيير الذى تأتى به تجربة التطوير، وبعض من كانوا يقبلون التغيير من حيث المبدأ لم يجدوا فرصة كافية لتنفيذه فى الواقع، لأن تنفيذه كان يستلزم: التوصل إلى خطة عمل يتفق عليها، ووجود تعاون وعمل فريق من مختلف المستويات التنفيذية، وتوفير إمكانات بشرية وفنية ومالية كافية.

ويهم أن نشير هنا إلى أن أوجه القصور المختلفة فى التصور والتخطيط والتنفيذ لم تكن مجرد عيوب شخصية، وإنما هى أشكال مختلفة لخلل مؤسسى متجذر.

ومما يفسر الجوانب السلبية فى التجربة، وتداعياتها أنه:

١- لم يسلِّم بعض كبار العاملين بالوزارة بمشروعية السلطة المعطاة للمشرف على المشروع، ولم يقبلوا بألا يخضع المشروع لإشرافهم المباشر (كان ملحقًا بمكتب الوزير). وحين اضطرب الوضع السياسى قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وبعدها، وشغل الوزير بأمور أهم ، كانت فرصة لهم لتعويق العمل فى المشروع.

٢- لم يكن هناك فهم مشترك لبعض الأمور الحيوية، وفى المقدمة القضايا المنهجية والنظرية، فى ما أجرى من بحوث: خطة البحث، وتقنين أدوات جمع المعلومات، واختيار الباحثين الميدانيين، وتدريبهم وتكليفهم ومتابعة أدائهم، وضمانات التطبيق السليم لأدوات جمع البيانات، وجمع البيانات الوثائقية وربطها بسياقاتها البشرية والزمنية والجغرافية.

٣- وكان هناك خلاف جذرى حول طريقة "إدارة" الشئون المالية للمشروع . كان بعض العاملين فى المشروع يرون أن ما يتقاضون من مكافآت أقل مما يمكن أن يكون، فى حين كنا نرى غير ذلك، على ضوء تقييم الأداء وتقدير عائد الجهد.

مر على تجربة العمل فى المشروع ما يزيد على ثلاث سنوات*، تولى الوزارة فيها أربعة وزراء**، كانوا جميعا متحمسين للتجربة، مستعدين لتوفير كل ما استلزمه العمل من إمكانات. وكنا حريصين على أن يحاط كل وزير علمًا بأهداف المشروع،

ونظام العمل فيه، ومتطلبات إنجازه. وكنا نقدم تقريرًا نصف سنوى عما يتحقق وما يزمع تحقيقه، وجداول عمل، وميزانية تفصيلية لكل سنة مالية.

ولكن، لم يكن فى المشروع آلية لتقييم الأداء بالمعنى الدقيق. صحيح إنه كانت تقدم للوزير تقارير وجداول عمل وميزانيات، ولكنه صحيح أيضا أن الوزير (وكذلك مستشاره الذى كان يتابع العمل فى المشروع) لم يكن لديه وقت لدراسة ما يعرض عليه من تقارير وجداول عمل. ومع أنه يفترض أن تقوم اللجنة التنفيذية للمشروع بدور المتابعة والتقييم، إلا أنه لا يمكن القول إنها أخذت على عاتقها تقييم الأداء، وهو أداؤها بمعنى ما.

ونختتم تقييم التجربة الواقعية بملاحظة كبيرة الأهمية، هى أن الفكرة الشائعة بأن الدول النامية لا تنفق ما يكفى على البحث الاجتماعى ليست سليمة فى كل الحالات. والحقيقة التى قد تخفى على البعض هى أن ميزانيات بعض أجهزة البحث الاجتماعى فى هذه البلاد كبيرة، وربما ضخمة. ولكن الجانب الأكبر منها يستهلك فى الوفاء بمرتبات أجهزة وظيفية ضخمة بدون مبرر، وتجهيزات غالية يندر أن تستخدم بكفاءة، وجداول عمل تتسم بالترهل، وإنفاق لا يخلو من نقص الخبرة، وربما الفساد.

* توقف العمل فى المشروع، من جانبنا، فى يونيو ٢٠١٢، بعد أن استحال توفير الميزانية المطلوبة، بالصورة التى رأيناها ضرورية لاستمرار العمل بكفاءة وفاعلية.

** تناوب على وزارة التضامن الاجتماعى فى فترة العمل الفعلى فى المشروع (٣ سنوات) أربعة وزراء، هم الأساتذة الدكاترة: على المصيلحى، وجودة عبد الخالق، ونجوى خليل، وأحمد البرعى.

ثالثا : نحو رؤية جديدة

نقدم فى هذا الجزء من الدراسة ما نراه عناصر رؤية جديدة لموضوع العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية، وهى رؤية تأخذ بما جاء فى الفقرتين السابقتين، ونضيف جديدًا يتصل بنقاط ثلاث:

- تأثير السياق الذى تجرى فيه محاولة الإفادة من نتائج البحث الاجتماعى فى تحقيق التقدم الاجتماعى .

- دور الدين.
- محاولة الإجابة عن سؤال ما العمل؟

١- السياق

ينطوى السياق، الوسط الذى تجرى فيه محاولة تحقيق أفضل استثمار لنتائج البحث الاجتماعى فى تحقيق تقدم المجتمع من خلال التأثير فى وضع السياسة واتخاذ القرار العام وتنفيذه، ينطوى على تحديات خطيرة كثيرة .

أولها هو أن "الذهنية" التى توجه كثيرًا من الناس لا تخلو من الخرافة والتواكل، (والإيمان بغيبيات ليس من الممكن التكهن بهويتها ولا قدراتها ولا طبيعة تأثيرها، بل ولا وجودها).

الثانى هو أن أسلوب العمل العام متخلف. فهو، فى كثير من الحالات، لا يستند إلى رؤية مستقبلية، ولا يعتمد على أسس موضوعية، ولا يلتزم بالجدية، ولا يتسم بالشفافية، ولا يخضع للتقييم الموضوعى والمحاسبة.

التحدى الثالث هو أن الثقة فى قدرة العقل والعلم ضعيفة، حتى عند بعض المشتغلين بالعلم والمسئولين عن وضع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه.

الرابع هو أن الغالب هو التفكير فى متطلبات اللحظة الراهنة، أو على المدى القصير على أحسن الاحتمالات. ومن غير الشائع التفكير على المديين المتوسط والطويل.

الخامس هو أن "ثقافة العمل" work culture، التى تراه شرفًا، والوفاء بمتطلباته أمانة، وإنجازه بكفاءة جزء من الكبرياء الشخصى، هى ثقافة غير شائعة، ويمكن أن نقول إنها غائبة.

التحدى السادس هو أن الأسلوب المفضل للعمل هو"التجربة والخطأ" فى أحسن الحالات، والعشوائية فى حالات غير قليلة. ومفهوم التخطيط أمر غائب.

التحدى الأخير هو أن العمل يرتبط بأشخاص لا بأوضاع مؤسسية. ومن هنا فإن من النادر أن تكون هناك استمرارية وأن يحدث تراكم التجارب والخبرات.

٢- الدين

يبقى أن نشير إلى عامل مهم لم يؤخذ فى الاعتبار فى تحليل السياسات الاجتماعية حتى الآن وهو عامل الدين: الذى ترجع أهميته إلى:

- دور الدين فى تشكيل المثل والقيم والاتجاهات وأساليب السلوك، من جهة، وفى تقديم أنواع مختلفة من الخدمات التى تساعد فى تلبية حاجات ملحة لقطاعات مختلفة من المواطنين وبخاصة فقراء الريف والمدن، من ناحية أخرى.
- فشل الدولة الحديثة، بتجربتيها الليبرالية والاشتراكية، فى تحقيق حلم التنمية الشاملة والتقدم الاجتماعى. فعلى الرغم من الإصلاحات الواسعة للدولة: التأميم والخصخصة وتقديم خدمات مجانية، والتحولات الاجتماعية المهمة، فقد ظلت أحوال قطاعات واسعة من المواطنين، وبخاصة فقراء الريف والحضر، سيئة وتزداد سوءًا يومًا بعد يوم. وتعانى الدولة من تأثير الفساد والمحسوبية، وغيرهما، فى إفشال السياسات الاجتماعية الإصلاحية. وكان هذا من العوامل التى ساعدت فى ترويج شعار "الإسلام هو الحل"، مثلا.
- التأثير السلبى لبعض المنظمات الخيرية الدولية. الذى يتمثل فى محاولة فرض أجندتها على الدول الفقيرة، وبخاصة تلك التى يفيد قطاع كبير من منظمات المجتمع المدنى منها من "التمويل الأجنبى". وعلى الرغم من أن الدعم الأجنبى يساعد فى عملية "نقل الخبرة"، فإنه يخلق فى بعض الأحيان دولة داخل الدولة، وقد يصل أمره إلى حد تهديد الأمن القومى.

إلا أن تجاوز الدور الخيرى للدين ومحاولة استغلاله للتأثير السياسى، وهو ما حدث فى مصر فى الانتخابات البرلمانية فى سنة ٢٠١٢، تسبب فى خلق أوضاع كارثية ، على نحو ما كان فى دول كثيرة أخرى.

والأمر يتطلب دراسة تحليلية نقدية وافية ليس هنا مكانها: (والاهتمام بموضوع دور الدين كبير على المستوى العالمى)[١٩].

٣- ما العمل

لابد من الإقرار بأن البحث الاجتماعى فى مصر قد قطع شوطا غير قصير على طريق التقدم. وهذا مما يتمثل فى وفرة ما أنجزه، وتنوعه، وتزايد دقته وملاءمته.

وتسجل قواعد البيانات والببليوجرافيات والدوريات المتخصصة، وأعمال المؤتمرات، وغيرها، آلاف تقارير البحث والأعمال للماچستير والدكتوراه والمقالات.

ولكن، بالنظر إلى استباحة مفهوم البحث الاجتماعى، ووجود أدعياء يتسبب أداؤهم المتواضع فى الإساءة إلى حركة البحث بمعناه الجاد، فإن الأمر لم يمنع من تواضع قيمة ما ينتج فى بعض الأحيان. وأخطر من تواضع ما ينتج عدم ملاءمة الخطاب للجمهور الذى يوجه إليه.

وفضلا عن هذا، فإن أوضاع البحث الاجتماعى تعكس– بالضرورة– حال العلوم الاجتماعية، وهى ما تزال هشة أو رخوة أى ذات مصداقية متواضعة*.

* ما تزال قضية اغتراب العلوم الاجتماعية – والبحث الاجتماعى بالتبعية– عن الواقع ساخنة منذ أثيرت فى السبعينيات من القرن الماضى. ومن أبرز نوبات سخونتها:

١– أعمال مؤتمر "النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى" – الجزائر، ١٩٧٣.

٢– الجدال حول "وصف مصر بالأمريكانى" الذى جرى فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى وشاركت فيه أطراف عديدة، منها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

–وسجلت وثائقه، بأقلام مصطفى إمام، وجمال زايدة، ونبيل عبد الفتاح، وغيرهم، فى الأهرام الاقتصادى، الأعداد ٧١٦، فى ٤ أكتوبر١٩٨٢، حتى العدد ٧٢٢، فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٢، باستثناء العدد ٧١٩ فى ٢٥ أكتوبر١٩٨٢. وذلك فى الصفحات ١٣، و١٠، و٤، و٦، و١٢، و١٦ على التوالى.

٣– المقال المثير، الغنى بالاستبصارات، للأكاديمى الماليزى – من أصل يمنى– سيد فريد العطاس حول العلاقة بين العلوم الاجتماعية فى الدول النامية وعلم الاجتماع الغربى. ويركز العطاس على قضية "الملاءمة والارتباط" relevance. ويذكر من مظاهر نقص الملاءمة أو الارتباط itrelevance : نقص الأصالة، وعدم وجود اتساق بين الافتراضات والواقع، والإلغاز، والضحالة، وتدنى القابلية للتطبيق.

Sayed Farid Alatas, The Study of the Social Sciences in Developing Societies Toward an Adequate Conceptualization of Relevance, Current Sociology, Vol. 49, lssue (March 2001), pp. 1-28.

ونضيف إلى هذين العاملين القيود – الثقيلة أحيانًا– التى تفرضها السلطة فى المجتمع على حركة البحث الاجتماعى، وبخاصة فى المجالات الثلاثة: السياسة، والجنس، والدين.

وهذا مما يدعو إلى القول إن العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعى ما تزال مغتربة عن الواقع الذى تنشط فيه.

لتصحيح العلاقة بين البحث الاجتماعى والسياسية الاجتماعية، يلزم أن تكون هناك "خطة عمل"، "خارطة طريق"، شاملة متكاملة، متفق عليها، يتحدد فيها بصورة واضحة:

١- الأهداف القريبة والبعيدة التى يزمع تحقيقها.
٢- الأطراف الرئيسة التى تتحمل مسئولية العمل لتحقيق الأهداف، ومسئوليات كل طرف وحقوقه، والعلاقات بينها.
٣- نظم العمل، والجداول الزمنية لإنجاز المهام المختلفة، وتقييم الأداء، والمحاسبة.

مع الحرص على التعامل بكفاءة مع الفارق الزمنى:

- بين الاكتشاف والنشر
- وبين النشر والقبول
- وبين القبول والتطبيق الفعلى.

وتأسيسا على ما عرضناه فى الجزء الأول من هذه الدراسة، وبالنسبة للبحث الاجتماعى، فإنه يتحتم:

١- الالتزام بمعايير الجودة المتفق عليها:

أ - فى الاتفاق على قوائم أولويات لموضوعات البحوث تلبى متطلبات التنمية المستدامة.

ب- اختيار وإعداد الكوادر الفنية على نحو يمكن من معالجة تواضع أداء التعليم الجامعى، وبخاصة فيما يتعلق بالقدرة على الإبداع.

جـ- الاستثمار الجيد للإمكانات والقدرات، والمتابعة الجادة للأداء، والمحاسبة.

٢- مراعاة الاعتبارات الأخلاقية التى تفرضها المنظمات المهنية.

وترد هنا ضرورة العمل على أن يتم البحث "بالموافقة عن علم" – المكتوبة– للأشخاص الذين يجرى عليهم، وعلى ألا ينطوى على أضرار بهم أو المجتمعات التى ينتمون إليها.

٣- احترام حقوق الملكية الفكرية على نحو ما جاء فى المواثيق الدولية .

والوقف الفورى للسطو– الشائع مع الأسف– من جانب البعض على أعمال غيرهم، والاستهانة بالضوابط المعتمدة للإفادة من الأعمال السابقة، لعدم وجود تنظيم مهنى يقنن، ويتابع الأداء، ويحاسب عليه بشفافية وجدية ونزاهة.

أما فيما يتصل بالسياسة الاجتماعية، فإن الأمر يقتضى[٢٠]:

١- تحقيق أكبر درجة ممكنة من الاستقرار، ودعم المؤسسية.
٢- رفع الوعى بالثقافة المتطورة للعمل، التى تشيع فى الدول المتقدمة.
٣- مقاومة الهدر، والالتزام بالشفافية والمحاسبة.

ومن أهم عوامل نجاح خطة العمل أن يكون المناخ العام– السياق الذى تجرى وقائع العمل العام فيه– مواتيًا. وهذا يقتضى العمل على معالجة أثر عدم الاستقرار السياسى. وهذا يتطلب توفير درجة كافية من "المؤسسية" فى إدارة العمل العام، بحيث ينجز من خلال مؤسسات قائمة مستقرة، ولا يعتمد كثيرًا على اختيارات أشخاص مهما كانت كفاءتهم.

وبالنسبة للسياق، يلزم أن يؤخذ فى الاعتبار ما يتجاوز السياق المباشر، والنظر فى أهمية عوامل مثل [٢١] :

- توابع الأزمة الاقتصادية العالمية.
- العولمة.
- التحول إلى اقتصاد المعرفة.
- إخفاق كثير من تجارب التنمية.
- تفاقم المشكلات الاجتماعية.

إن تنفيذ السياسات يتم عن طريق أفراد فى مواقع مختلفة. وطبيعى أن الفاعلين المؤثرين لا يقبلون أن تسير الأحداث فى طريق لا يحقق مصالحهم أو لا يحميهم. ويتدخل هذا فى تشكيل إدراكهم للتغير وقبولهم له واستعدادهم للمشاركة فى تحقيقه. وفى هذه الحالة قد يتجسد دورهم فى مظاهر كثيرة: يستطيعون، مثلا، حجب معلومات مهمة، أو التباطؤ فى تنفيذ مهمة، أو حتى التخريب.

العامل الثانى هو وجود شراكة حقيقية، وتفاعل مثمر[٢٢]، بين الأطراف المختلفة فى العمل العام (وفى المقدمة المشتغلون بالبحث الاجتماعى والمسئولون عن وضع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه) فى جميع مراحل إنجازه. وهذا يستلزم:

١- تحديد قائمة أولويات للقضايا والهموم الاجتماعية، تتفق عليها الأطراف المختلفة.

٢- وضع جداول عمل البحث الاجتماعى فى مواقعه الرئيسة (مراكز البحث والجامعات بخاصة)، والتخطيط للبحث بحيث تفيد نتائجه فى اتخاذ القرار وتنفيذه. وهذا يقتضى تمكين فرق البحث -المشتركة- بحيث تستطيع أن تنجز عملها بأعلى معايير جودة ممكنة.

٣- الاستقرار على برامج محددة للعمل العام، بجداول زمنية، فى إطار الخطة العامة للتنمية الشاملة المستدامة، ومتابعة استثمار ناتج البحث الاجتماعى، وتقييم العائد على ضوء تكلفته. ويلزم أن تكون هناك ترتيبات للتعامل مع إساءة استخدام المعرفة الجديدة، وعدم كفاية الاستخدام، وعدم الاستخدام.

العامل الثالث هو وجود فهم مشترك، بين الأطراف الرئيسة، للمفاهيم الأساسية التى يجرى التعامل بها. واتفاق مسبق على آليات ومعايير ومقاييس تقييم العمل والعائد منه.

العامل الرابع هو أن يتوافر لخطة العمل إمكانات الاستمرار والاستدامة[٢٣]، فلا تكون مرتبطة بظروف مؤقتة عابرة. وهذا يقتضى وضع نظام كفء لتشكيل فرق البحث، وتوزيع الأدوار وتقسيم العمل فيها، ومتابعة أدائها، وتقييمه، وتصحيح مساره إذا اقتضى الأمر ذلك.

وهذا مما يستلزم وجود فرص لحوارات دائمة:

١- بين الباحثين فى التخصصات الأكاديمية المختلفة بعضهم والبعض الآخر، وبخاصة بعد أن بلغ التمايز الأكاديمى حدًا غير مسبوق، وكذلك بين المداخل النظرية المختلفة فى التخصص الأكاديمى الواحد.

٢- بين الباحثين وأجهزة البحث من جهة، وواضعى السياسة ومتخذى القرار ومنفذيه من جهة أخرى. مع ملاحظة تنوع الفاعلين فى كل طرف.

٣- بين أولئك وهؤلاء من جهة، وأهم عناصر السياق العام الذى ينشطون فيه من جهة أخرى.

العامل الخامس هو تطوير آليات التعامل مع تحديات مهمة كثيرة، فى مقدمتها أنه [٢٤] :

- قد تتحقق نتائج ، ولكن يتعذر قياسها.
- قد يحتاج ظهور التأثير المطلوب تحقيقه إلى وقت طويل.
- قد تختلط نتائج الفعل المقصود بنتائج فعل "خارجى"، على نحو يصعب فيه التمييز بينها.

العامل السادس هو نشر ثقافة احترام العمل، والشفافية فى أدائه، والمحاسبة: بالثواب والعقاب، ومقاومة الفساد، الذى تجاوز كل الحدود حتى صار "أسلوب حياة".

العامل السابع هو الإفادة بأكبر درجة ممكنة من نظم إنتاج المعرفة والمعلومات الجديدة، وصيغ نشرها، وإصدار تشريعات تنظم عملية إتاحتها، وتحمى حق الإفادة منها [٢٥].

خاتمة

ناقش القسم الأول من هذه الدراسة الإشكاليات التى ينطوى عليها البحث الاجتماعى والتعقيدات التى تحول دون السلاسة والفاعلية فى ممارسة العمل العام، على ضوء اجتهادات عديدة فى تراث البحث فى الموضوع على الصعيد العالمى، ومن أبرزها فكرة وجود فجوة. "وأشرنا إلى عدم كفاية هذا التفسير".

وقدم الجزء الثانى من الدراسة تجربة واقعية فى محاولة الإفادة من نتائج البحث الاجتماعى فى تطوير الواقع الاجتماعى، استخلصنا منها الدور المؤثر الذى تقوم به ظروف السياق والمتغيرات الوسيطة.

وطرح الجزء الثالث "رؤية جديدة" و"خطة عمل"، على ضوء قراءة تراث البحث فى الموضوع، ونتائج التجربة الواقعية. فيما يتعلق بظروف السياق والمتغيرات الوسيطة.

المراجع

١ – انظر المراجع، والأعمال المتميزة فى هذا الموضوع بالآلاف .

٢ – انظر، مثلا:

عزت حجازى، قاعدة بيانات البحث الاجتماعى: الأعمال العلمية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى خمسين عامًا، ١٩٥٥–٢٠٠٤، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٥.

محمد الجوهرى، وأحمد زايد (مشرفين)، الإنتاج العربى فى علم الاجتماع: قائمة ببليوجرافية مشروحة، المجلد الثانى، ١٩٥٥–٢٠٠٠، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٣ – أجرى البحث ويندل كليلاند، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة آنذاك، ومعاونوه. (سيد عويس، التاريخ الذى أحمله على ظهرى،ج ١، القاهرة، كتاب الهلال، العدد ٤١٧، ١٩٨٥، ص ص ٢١٦–٢١٧، وص ص٢٢٦–٢٢٧).

٤ – القرار الجمهورى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥.

٥ – من النتائج الأولية لمسح ميدانى.

وانظر، أيضا

عزت حجازى، مؤسسات وأجهزة البحث الاجتماعى فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤.

٦ – انظر

Kyle D. Pruett, Social Science Research and Social Policy: Bridging the Gap, Family Court Review, Vol. 45, Issue 1 (January 2007), pp. 52-57.

٧ – Carol Bacchi, The Politics of Research Management: Reflections on the Gap Between What We 'Know' (about SDH) and What We Do, Health Sociology Review, Vol. 17, Issue 2 (August 2008), pp. 165-176.

٨ – David C. Colby et al., Research Glut and Information Famine: Making Research Evidence More Useful for Policymakers, Health Affairs, Vol. 27, Issue 4 (July/August 2008), pp. 1177-1182.

٩- Melanie R. Roberts, Realizing Societal Benefit from Academic Research: Analysis of the National Science Foundation's Broader Impacts Criterion, Social Epistemology, Vol. 23, Issue 3/4 (July-December 2009), pp. 199-219.

١٠- Ursula Naue and Thilo Kroll, Bridging Policies and Practice: Challenges and Opportunities for the Governance of Disability and Ageing, International Journal of Integrated Care (IJIC), Vol. 10 (January 2010), pp. 1-7.

١١- Pruett, op. cit.

١٢- Lourdes Gouveia, The Research-Policy Gap on Latino Immigrant Issues: Impacts and New Directions on Social Policy: A Conclusion, Journal of Social Issues, Vol. 66, Issue 1 (March 2010), pp. 211-222.

١٣- Paul Stubbs, Reflections on International Actors and the Making of Social Policy in Croatia, Revija za Socijalnu Politiku, Vol. 15, Issue 3 (November 2008), pp. 365-378.

١٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء)، البحث العلمى فى مصر، هل يكفل التقدم المنشود، تقارير معلوماتية، العدد ٥٩، السنة الخامسة، نوفمبر ٢٠١١.

١٥- انظر، مثلا

مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، القاهرة ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٥، ثلاثة أجزاء.

Joseph Millum, Canada's New Ethical Guidelines for Research with Humans: A Critique and Comparison with The United States, Canadian Medical Association Journal, Vol. 184, Issue 6 (March 2012), pp. 657-661.

١٦- انظر، مثلا

Muriel J. Bebeau and Verna Monson, Authorship and Publication Practices in the Social Sciences: Historical Reflections on Current Practices, Science and Engineering Ethics, Vol. 17, Issue 2. (June 2011), pp. 365-388.

١٧- Annette Boaz, Ben Shaw and Siobhan Fitzpatrick, Assessing the Impact of Research on Policy: A literature Review, Science and Public Policy (SPP), Vol. 36, Issue 4 (May 2009), pp. 255-270.

Laura Meagher, Catherine Lyall and Sandra Nutley, Flows of Knowledge, Expertise and Influence: A Method for Assessing Policy and Practice Impacts from Social Science Research, Research Evaluation, Vol. 17, Issue 3 (September 2008), pp. 163-173.

Patricia van den Hemert, Peter Nijkamp and Jolanda Verbraak, Evaluating Social Science and Humanities Knowledge Production: An Exploratory Analysis of Dynamics in Science Systems, Innovation: The European Journal of Social Sciences, Vol. 22, Issue 4 (December 2009), pp. 443-464.

١٨- Steve Trevillion, Research, Theory and Practice: Eternal Triangle or Uneasy Bedfellows, Social Work Education, Vol. 27, Issue 4 (June 2008), pp. 440-450.

١٩- انظر، مثلا

Rama Jawrad and Burcu Yokut- Cokar, Religion and Social Policy in the Middle East: the (Re) con. Station of an Old-New Partnership, Social Policy and Administration Vol.44. Issue 6 (December 2010), pp.658-672.

٢٠- Paul E. Lingenfelter, Evidence and Impact: How Scholarship Can Improve Policy and Practice, Change, Vol. 43, Issue 3 (May /June 2011), pp. 44-49.

Mike Sake, The challnge of Implementing Social Science Research, Portuguese Journal of Social Science, Vol.11, Issue 1 (2012), pp. 71-83.

Nina Wallerstein and Bonnie Duran, Community-based Participatory Research Contributions to Intervention Research: The Intersection of Science and Practice to Improve Health Equity, American Journal of Public Health , Vol. 100, Issue 51 (April 2010), pp. 540-546.

٢١- انظر

Meagher, Lyall and Nutley, op. cit

٢٢- Jack Spaapen and Leonie van Drooge, Introducing 'Productive Interactions' in Social Impact Assessment, Research Evaluation, Vol. 20, Issue 3 (September 2011), pp. 211-218.

٢٣- انظر

van den Hemert, Nijkamp and Verbraak, op. cit

٢٤- انظر

Meagher, Lyall and Nutley, op. cit

٢٥- انظر

van den Hemert, Nijkamp and Verbraak, op. cit.

Abstract

SOCIAL RESEARCH AND SOCIAL POLICY

Ezzat Hegazy

We, first, review the problematics involved in the mutual relationship between social research and social policy, as reported in the literature. Then we present and discuss the outcome of an experiment in the use of the findings of social research in the handling of some social problems. Finally, we outline a fresh outlook, based on the ideas of contextual factors and intervening variables, in addition to the two variables being studied.